# ملخص تنفيذى

## ملخص لأهم التطورات...

**شهد الأداء المالى تحسناً كبيراً خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ من حيث تنفيذ الإصلاحات المالية الهيكلية وإنعكاس ذلك على تحقيق زيادة كبيرة فى الإيرادات الضريبية مقارنة بالعام السابق، وتحقيق وفر فى المصروفات عن المدرج فى الموازنة، مما ساهم فى خفض العجز الكلى (عند إستبعاد المنح الإستثنائية) بنسبة كبيرة بلغت أكثر من أربعة نقاط مئوية من الناتج المحلى مقارنة بالعام السابق؛ حيث ساهمت تلك الإصلاحات المالية الهيكلية المنفذة جنباً إلى جنب مع زيادة الإستثمارات الحكومية فى حدوث تحسن ملحوظ فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وإستعادة ثقة المجتمع الدولى فى الإقتصاد المصرى.**

وتتركز السمات الأساسية لنتائج الحساب الختامى المبدئى لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ فى تحقيق زيادة ملحوظة فى الإيرادات الضريبية بخلاف الجهات السيادية تقدر بنحو ٣١% مقارنة بالعام المالى السابق، وقد جاء ذلك فى ضوء الإجراءات التى نفذتها وزارة المالية على جانب الإيرادات خلال العام المالى السابق وعلى رأسها توسيع القاعدة الضريبية، ورفع كفاءة التحصيل؛ بما يساهم فى زيادة العدالة الضريبية وإعادة توزيع الأعباء على فئات المجتمع. كما تم تطبيق عدد من الإصلاحات الأخرى ومن أهمها تعظيم تطبيق نظم التحصيل الالكترونية من خلال الزام كبار ومتوسطى الممولين وكذلك الشركات المساهمة، وتشديد آليات التصالح، ووضع آليات محاربة الفواتير المصطنعة، وإحكام الرقابة على المنافذ الجمركية بصورة كبيرة فى حالات التهرب، وتمثل تلك الإصلاحات العوامل الرئيسية التى ساعدت بجانب تحسن معدلات النشاط الاقتصادى فى حدوث تحسن كبير وملحوظ فى أداء المصالح الايرادية.

وبالرغم من الجهود التى تمت على جانب الإيرادات خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، فقد شهد هيكل المصروفات العامة تغيراً هاما من حيث إرتفاع مخصصات الإنفاق على التعليم والصحة لتفوق لأول مرة مخصصات دعم الطاقة (المواد البترولية والكهرباء) لتحقق ١٢٩,٥ مليار جنيه للأول ونحو ٩٧,٥ مليار جنيه للأخير، كما تحملت الموازنة العامة للدولة بتدبير مصروفات إضافية لم تكن مدرجة فى الموازنة المعتمدة وتشمل تدبير نفقات إضافية لتمويل الخطة الاسعافية للكهرباء لإنشاء ستة محطات جديدة لتوليد الكهرباء بطاقة ٣,٦ جيجاوات وذلك لسد فجوة الطاقة مقارنة بحجم الإستهلاك والقضاء على الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائى. وفى نفس الوقت، فقد تم الحفاظ على تحقيق معدلات مرتفعة للإستثمارات الممولة من الخزانة العامة لتحقق معدل نمو كبير بلغ ٤٢,٦% وهو أعلى معدل نمو ممول من الخزانة العامة خلال العشر سنوات السابقة. بالإضافة إلى ما سبق، فقد ساهمت الإصلاحات من جانب المصروفات السيطرة على تفاقم فاتورة الأجور، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام من خلال إصلاح منظومة ترشيد دعم الطاقة فى صالح زيادة الإنفاق على البعد الإجتماعى، والتوسع فى برامج الدعم النقدى، ودعم السلع التموينية فى ضوء توسيع قاعدة المستفيدين من المنظومة الجديدة للخبز.

كما أدت هذه الإصلاحات جنباً إلى جنب مع ضخ مزيد من الإستثمارات فى رفع كفاءة إدارة الإقتصاد المصرى، مما أثر بشكل كبير على تحسن مؤشرات الأداء الإقتصادى بشكل عام، حيث إرتفعت معدلات نمو الناتج المحلى إلى متوسط قدره ٤,٦% خلال الشهور التسعة الأولى من العام، مقارنة بـ١,٦% خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا التحسن على جانب العرض (على مستوى القطاعات) نتيجة لاستمرار

النمو فى قطاع الصناعات التحويلية لتصل إلى ٩%، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو فى قطاع السياحة لتسجل ٣٤,٦%، مما فاق الانخفاض الملحوظ فى معدل النمو السنوى لقطاع استخراجات الغاز محققاً نحو - ١١,٣%. أما على جانب الطلب (على مستوى الإنفاق)، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق إجمالى الاستهلاك معدل نمو سنوى قدره ٤,٥%. وقد فاق أثر الإسهام الإيجابى للاستثمارات - والتى حققت معدل نمو بنحو ١٢,٧% - الانخفاض فى صافى الصادرات فى ضوء ارتفاع الواردات بنحو ٦,٤% وارتفاع الصادرات بنحو ٠,٩% فقط، مما ساعد على الوصول للنمو المحقق المشار إليه سابقاً. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن البيانات المبدئية تشير إلى أن معدل النمو المحقق خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ سوف يبلغ نحو ٤,٢% مقارنة بنحو ٢,٢% خلال العام المالى السابق.

وفى نفس السياق، فقد أدت الإصلاحات المالية والهيكلية التى تم تنفيذها خلال العام المالى السابق إلى زيادة الثقة المحلية والدولية في الإقتصاد المصرى، حيث إرتفعت درجات التقييم السيادى مرتان والرؤية المستقبلية للبلاد مرتان بواسطة ثلاث مؤسسات دولية للتقييم السيادى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. فقد قامت مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية فى مايو الماضى بتحسين نظرتها المستقبلية للإقتصاد المصرى إلى نظرة إيجابية بدلاً من درجة مستقر. كما قامت مؤسسة موديز بتحسين النظرة المستقبلية للبلاد فى أكتوبر ٢٠١٤ من سلبى إلى مستقر، ثم رفعت بعد ذلك درجة التقييم للإقتصاد فى شهر إبريل الماضى من درجة Caa١ إلى درجة B٣، ثم قامت بتحسين النظرة المستقبلية للقطاع المصرفى من سالب إلى درجة مستقر فى يوليو ٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك قامت مؤسسة فيتش برفع درجة التقييم الإئتمانى فى ديسمبر الماضى من -B إلى B، مما كان له أثر على إنخفاض تكلفة التمويل للإقتصاد المصرى.

***أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالى:-***

- سجل **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى إستقراراً نسبياً ليصل إلى ١٦,٤٢ مليار دولار فى نهاية شهر اكتوبر ٢٠١٥، مقارنة بـ١٦,٣٤ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- أما بالنسبة **للتطورات النقدية**، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل ملحوظ ليحقق ١٩,٩% فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٥ مسجلا ١٨٥٠,٣ مليار جنيه، مقابل ١٦,٨% في الشهر السابق. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** ليسجل نحو ٢٩% في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٥، مقابل ٢٤,٤% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول المحلية للبنك المركزى** خلال شهر الدراسة، حيث انخفض بأكثر من ١٠ أضعاف ليسجل قيمة بالسالب لأول مرة منذ أكتوبر ١٩٩٢ والتى بلغت ٤,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ١٠,٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق ومقارنة بـ١٩٨,٢ مليار جنيه وهى أعلى قيمة منذ ديسمبر ٢٠١٠.

- على نحو آخر، فقد إرتفع **معدل التضخم السنوى** مسجلا ٩,٧% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥ ، مقارنة بـ٩,٢% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥؛ وتأتى تلك التطورات في ضوء عدة عوامل ومنها إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) لتحقق ١٢,٥% خلال شهر الدراسة مقابل ١١% خلال الشهر السابق (فى ضوء ارتفاع الخضروات بـ٣٣,٨%، والفاكهة بـ١٥,٩%، واللحوم والدواجن بـ٧,٨%، والأبان والجبن والبيض بـ٧,٢%، والزيوت والدهون بـ٥,٦%، والخبز والحبوب بـ٢,٩%)، فضلاً عن إرتفاع كافة المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها **"المشروبات**

**الكحولية والدخان**، و**"الملابس والأحذية"**، و**"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية"**، و**"الثقافة والترفيه" و"المطاعم والفنادق"**، و**"النقل والمواصلات"**، مما فاق أثر تباطؤ معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الأخرى وعلى رأسها **"التعليم"** لتحقق ١١,٢% خلال شهر الدراسة مقابل ٢٤,٧% خلال الشهر السابق، و**"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** لتحقق ٥,٩% خلال شهر الدراسة مقابل ٦,٤% خلال الشهر السابق.

**وعلى الرغم من ذلك، فقد انخفض متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٥/٢٠١٦** ليسجل ٨,٨% مقارنة بـ١١,٤% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤.

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٩ اكتوبر ٢٠١٥ **بالابقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** دون تغير عند مستواهم الحالى. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٧ نوفمبر ٢٠١٥ **بربط ودائع** بقيمة ١٤٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- **تشير أحدث تطورات الأداء المالى خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٦** إلى تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٧٨,٣ مليار جنيه (٢,٨% من الناتج المحلى)، مقابل ٦٥,٨ مليار جنيه (٢,٧% من الناتج المحلى) خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لإرتفاع كل من الإيرادات والمصروفات خلال فترة الدراسة، لترتفع جملة الإيرادات بنحو ٣١% مسجلة نحو ١٠٠ مليار جنيه (او ما يعادل ٣,٥% من الناتج المحلى)، مقابل نحو ٧٦,٥ مليار جنيه (٣,١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٤/٢٠١٥. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٢٠,٦% لتحقق ١٦٩,٩ مليار جنيه (٦% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل ١٤٠,٩ مليار جنيه (٥,٨% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى ضوء زيادة الإنفاق على البعد الإجتماعى).

فضلاً عن وجود تحسن ملحوظ فى أداء الحصيلة الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٢٦,١% خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٦ مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق؛ ويرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية والهيكلية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت خلال العام المالى الحالى والتى ساهمت فى تحسن النشاط الاقتصادى، وكان لمساهمة عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الإقتصادى دوراً كبيراً فى ذلك التحسن .كما كان للجهود الكبيرة التى تبذلها المصالح الإيرادية فى رفع كفاءة التحصيل وتشديد الرقابة على المنافذ والموانئ المصرية أثر ملحوظ للمساهمة فى نمو حصيلة الإيرادات.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢١٨١ مليار جنيه في مارس ٢٠١٥ (أي ما يقدر بـ٨٩,٧% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ١٨٠٦,٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٤ (نحو ٩٠,٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ فائضا كلياً بلغ نحو ٣,٧ مليار دولار (١,١% من الناتج المحلى)، مقابل فائض أقل قدره ١,٥ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، حيث حقق **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ١٧,٦ مليار دولار (٥,٣% من

الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالي ٥,٣ مليار دولار (١,٨% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة، بينما سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٢,٢ مليار دولار (-٣,٧% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أقل قدره ٢,٧ مليار دولار (-٠,٩% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ١,٧ مليار دولار (-٠,٥% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١,١ مليار دولار (-٠,٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق.

## Ø *معدل نمو الناتج المحلى:*

أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٤,٢%، مقارنة بنحو ٢,٢% خلال العام المالى السابق. وتجدر الإشارة إلى أنه طبقاً للبيانات المنشورة من قبل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى والخاصة بالربع الثانى من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فقد حقق معدل نمو الناتج المحلى نحو ٤,٣% ارتفاعاً من ١,٤% وهو المعدل المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث أسهم الاستهلاك النهائى بنحو ٤,٨ نقطة مئوية فى النمو خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٠,٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ٠,٩ نقطة مئوية مقابل -٠,٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١,٤ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى قدره ١,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل معدل نمو سنوى قدره ٥,٦% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ١,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **وعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤**، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,٩%، مقارنة بـ٢,٥% خلال النصف الأول من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٧,٧% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٤% خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٤/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى إسهام كل من الاستهلاك العام والخاص فى نمو الناتج المحلى يقدر بحوالى ٥ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بنحو ٢,٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث حققت خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ معدل نمو سنوى قدره ٩,٢%، مقابل معدل نمو بالسالب يقدربـ٦,٣% خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، وبهذا فقد ساهمت الاستثمارات بشكل إيجابي في معدل نمو الناتج المحلى بنحو ١,٢ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقابل -٠,٩ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالى **الإستثمارات بحسب القطاعات الإقتصادية** (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذى يشمل كل من القطاع الحكومى والهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٢٩,٨% من إجمالى الإستثمارات خلال فترة الدراسة، بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ ٧٠,٢% المتبقية من

الإستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن حوالى ٦٤,٢% من الإستثمارات المنفذة من القطاع الحكومى قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الإجتماعية.

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو -٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٧,٥% (معدل مساهمة بالموجب بنحو ١,١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ١,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). كما ارتفعت **الواردات** بـ٧,٤% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ١,٨ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى يقدر بنحو ١ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

**أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ستة قطاعات**، على رأسها قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** حيث حقق معدل نمو سنوى قدره ١٨,٤% (محققاً بذلك نسبة مساهمة قدرها ٢,٧ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، وهى أعلى نسبة مساهمة في معدل نمو الناتج المحلى، مقارنة بـ٠,٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). وفى نفس الوقت حقق مؤشر الإنتاج الصناعى (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) معدل نمو سنوى قدره ١٥,٨% ليصل إلى ١٦٥,٤ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ١٤٢,٨ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو الحقيقى **لقطاع السياحة** بشكل ملحوظ ليحقق ٥٢,٧% (مساهماً بذلك في معدل نمو الناتج المحلى بنحو ١,٢ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة وهى ثانى أكبر مساهمة بعد الصناعات التحويلية غير البترولية، مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ١ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر السياحة (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) قد ارتفع ليصل إلى ٢٢٦,٢ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ١٧٦,٩ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٣، محققاً بذلك زيادة تقدر بحوالى ٢٧,٩%.

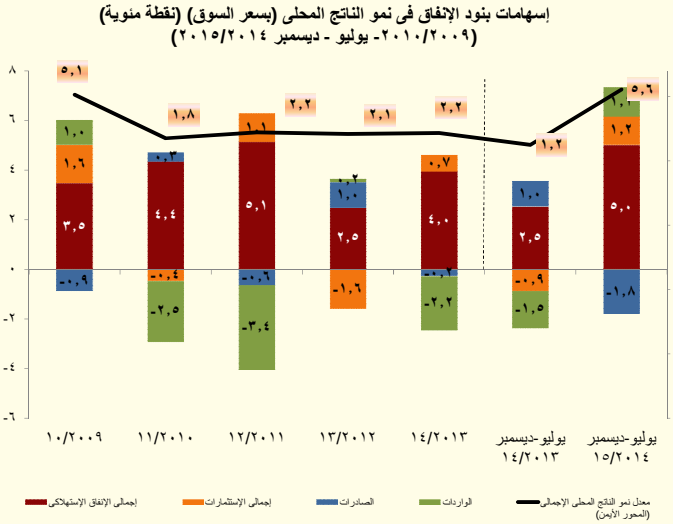


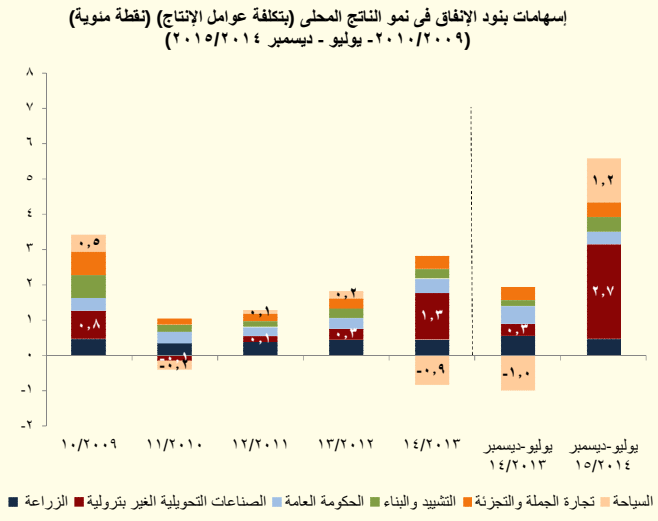


وجدير بالذكر أن قطاع **التشييد والبناء** قد حقق معدل نمو قدره ٩,٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما حقق **قطاع الحكومة العامة** معدل نمو حقيقى بنحو ٣,٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج

المحلى بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، وقد حققت **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو حقيقى قدره ٣,٤% (استقر اسهامها فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠,٤ نقطة مئوية)، كما حقق أيضاً **قطاع الزراعة** معدل نمو قدره ٢,٩% (حيث أسهم في نمو الناتج المحلى بـ٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦١% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١٢,٥%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ١ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة.

## Ø *تطورات الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ :*

أظهرت **النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٤/٢٠١٥** أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٢٧٩,٤ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١١,٥% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام السابق ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٢٥٥,٤ مليار جنيه أو ما يعادل ١٢,٢% من الناتج المحلى. وبإستبعاد المنح من عامى ٢٠١٣/٢٠١٤ و٢٠١٤/٢٠١٥ فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٤ نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق.

| العجز الكلى خلال العام المالى ١٤/١٥ | العجز الكلى خلال العام المالى ١٣/١٤ |
|---|---|
| ٢٧٩,٤ مليار جنيه (١١,٥% من الناتج المحلى) | ٢٥٥,٤ مليار جنيه (١٢,٢% من الناتج المحلى) |
| **الإيرادات:** | **الإيرادات:** |
| ٤٦٥,٢ مليار جنيه (١٩,١% من الناتج المحلى) | ٤٥٦,٨ مليار جنيه (٢١,٧% من الناتج المحلى) |
| **المصروفات:** | **المصروفات:** |
| ٧٣٣,٤ مليار جنيه (٣٠,٢% من الناتج المحلى) | ٧٠١,٥ مليار جنيه (٣٣,٤% من الناتج المحلى) |

وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالى لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن ملحوظ فى أداء الإيرادات الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٤٥,٧ مليار جنيه بنسبة إرتفاع بلغت ١٧,٥% مقارنة بالعام السابق ومقابل متوسط نمو بلغ ١٠,٩% خلال الأعوام الثلاث السابقة. كما بلغت نسبة المحقق الفعلى حوالى ٨٤% منسوباً إلى المستهدف خلال نفس العام، مقابل نحو٧٣% نسبة المحقق إلى المستهدف خلال العام المالى السابق. وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى وتحسن مستوى النشاط الإقتصادى، وعلى رأسها إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات[1] بنحو ٣٣,٨%

١/ يساهم كبار الممولين بنحو ٥٥% من إجمالى حصيلة ضريبة المبيعات من شركات الأموال وبنحو ٧٥% من إجمالى حصيلة الضرائب العامة على شركات الأموال ويبلغ عددهم نحو ١٦٠٠ شركة. وجدير بالذكر أنه من أمثلة أكبر عشر شركات مساهمة فى حصيلة ضريبة المبيعات خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ "الشركه الشرقيه للدخان والسجاير (ايسترن كومباني )"، "شركه فيليب موريس"، "شركه فودا فون مصر للاتصالات"،"الشركه المصريه لخدمات التليفون المحمول"، "اتصالات مصر"، و"شركه تصنيع وتعبئه كوكا كولا مصر"، وقد بلغت مساهمتهم نحو ٥١,٤% من إجمالى الحصيلة.

(وهى أعلى نسبة إرتفاع خلال الثلاث سنوات السابقة)، والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢٣,٧% (وهى أعلى نسبة إرتفاع خلال الثلاث سنوات السابقة)، والحصيلة من ضرائب الممتلكات بنحو ١٢,٥%، والحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٧,٤%.

أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فقد ظل الأداء متأثراً بورود الموارد الاستثنائية من المنح خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٣، ففي ضوء الظروف الإستثنائية التى مرت بها مصر خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ قامت دول الخليج بتقديم مساندة استثنائية لمصر لتعويض انخفاض موارد الدولة مما كان له أثراً مهماً من الناحية المالية والإقتصادية، الأمر الذى يترتب عليه ظهور إنخفاض فى الإيرادت الغير ضريبية بنحو ٣٧,٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ بنسبة -١٨,٩% مقارنة بالعام المالى السابق.

وعلى نحو آخر، فمن المؤشرات الإيجابية خلال عام الدراسة تحقيق وفر في بعض المصروفات إرتباطاً بتنفيذ إجراءات إصلاحية تم إتخاذها خلال العام المالى المنقضى مثل إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام من خلال خفض دعم الطاقة لصالح زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة، والسيطرة على الزيادة في الأجور.

**فعلى جانب الإيرادات،**

تشير النتائج الختامية للموازنة العامة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى أن الإيرادات العامة بلغت نحو ٤٦٥,٢ مليار جنيه (١٩,١% من الناتج المحلى) بزيادة ٨,٥ مليار جنيه أو ما يعادل ١,٩% (٢٢% معدل نمو عند إستبعاد المنح الإستثنائية) عن العام المالى السابق. ويأتى ذلك فى الأساس نتيجة لإرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ١٧,٥% لتسجل ٣٠٥,٩ مليار جنيه، مما عوض إنخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة ١٨,٩% عن العام المالى السابق لتسجل ١٥٩,٣ مليار جنيه.

- **<u>الإيرادات الضريبية</u>، فقد ارتفعت نتيجة لعدة أسباب ومنها:**

- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل</u>** بـ٧,٤% لتحقق ١٢٩,٨ مليار جنيه مقارنة بـ١٢٠,٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى التالى:

  - إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ٢٣,١% لتسجل ٢٣,٨ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ١٩,٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣.
  - إرتفاع الحصيلة من الضرائب على النشاط التجارى والصناعى بـ٢٥,٦% لتسجل ١٠,٦ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٨,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣.
  - إرتفاع المتحصلات من الشركات الأخرى بـ٥٣,٤% لتسجل ٣٨,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٢٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣؛ فى ضوء زيادة الحصيلة نتيجة تطبيق قانون الضريبة على الدخل الإضافية المؤقته بواقع ٥%، بالإضافة إلى تطبيق قانون توزيع الأرباح والأرباح الرأسمالية للبورصة قبل تأجيل تطبيق قانون الأرباح الرأسمالية لمدة عامين.

- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات</u>** بـ٣٣,٨% (وهى أعلى نسبة إرتفاع خلال الثلاث سنوات السابقة) لتحقق ١٢٢,٩ مليار جنيه، مقارنة بـ٩١,٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣؛ وذلك فى ضوء تطبيق عدد من الاصلاحات الداخلية فى المنظومة الضريبية ومن أهمها تعظيم تطبيق نظم

التحصيل الالكترونية من خلال الزام كبار ومتوسطى الممولين، وتشديد آليات التصالح، ووضع آليات لمحاربة الفواتير المصطنعة، وذلك فى ضوء:

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٢٤,٣% لتحقق ٥٣,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٤٢,٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣.
- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٧,٨% لتحقق نحو ١٢,١ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٩,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣ فى ضوء تحسن أداء قطاع السياحة خاصة الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية وتحسن خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.
- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٦٤,٣% لتحقق ٣٩,٨ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٢٤,٢ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣ (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية بـ٢٠%، وزيادة الضرائب على السجائر بنحو ٣٦,٣%).
- إرتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ١٥,٤% لتحقق نحو ٧,٧ مليار جنيه.

- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات</u>** بـ١٢,٥% لتحقق ٢١ مليار جنيه مقارنة بـ١٨,٨ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى:
  - إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة بـ٩,٣% لتحقق نحو ١٦,٧مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بـ١٥,٣مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية</u>** بـ٢٣,٧% (وهى أعلى نسبة إرتفاع خلال الثلاث سنوات السابقة) لتسجل ٢١,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ١٧,٧مليار جنيه خلال العام المالى السابق؛ وذلك فى إطار الجهود التى تقوم بها الوزارة فى إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية والتى ساعدت بجانب تحسن معدلات النشاط الاقتصادى فى حدوث تحسن كبير فى الحصيلة الضريبية.

o **<u>الإيرادات غير الضريبية</u>، فقد إنخفضت بـ١٨,٩% خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك فى الأساس نتيجة لما يلى:**

- **<u>إنخفاض المنح</u>**، حيث بلغ إجمالي المنح في ختامى العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٢٥,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٩٥,٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣.
- **<u>فى حين إرتفعت عوائد الملكية</u>** بـ٤٢,٩% لتحقق ٨١,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٥٦,٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى:
  - إرتفاع العوائد المحصلة من البنك المركزى بنحو ٤٤,٥% لتحقق ١٣,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٩,٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق،

- إرتفاع العوائد من قناة السويس بنحو ٦,٣% لتحقق ١٩,٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ١٨,١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق،
- إرتفاع العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٥١٩% لتحقق ١٠,١ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ١,٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك لتحصيل نحو ٥,١ مليار جنيه مستحقات للخزانة العامة لدى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

- **إرتفاع الإيرادات المتنوعة** بـ٧٨,٥% لتحقق ٢٤,٢ مليار جنيه مقارنة بـ١٣,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣.

§ **على جانب المصروفات**

ساهمت الإجراءات الإصلاحية التى تم إتخاذها خلال العام المالى الماضى فى تحقيق وفر في بعض المصروفات عن المدرج فى الموازنة المعتمدة. ويأتى على رأس تلك الإصلاحات؛ إصلاحات سعرية للمواد البترولية والكهرباء، والسيطرة على الزيادة في الأجور، وتحرير قطاع الكهرباء أمام مشاركة القطاع الخاص، وسداد مديونيات الشريك الأجنبى، حيث دعمت تلك الإصلاحات الثقة فى الإقتصادى المصرى فضلاً عن مساهمتها جنباً إلى جنب مع زيادة الحصيلة الضريبية فى خفض العجز الكلى للموازنة العامة للدولة (عند إستبعاد المنح الإستثنائية) مقارنة بالعام المالى السابق.

حيث تشير النتائج الختامية للموازنة العامة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى أن المصروفات العامة قد ارتفعت بنحو ٤,٥% لتحقق نحو ٧٣٣,٤ مليار جنيه ( ٣٠,٢% من الناتج المحلى) بزيادة قدرها ٣١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٧٠١,٥ مليار جنيه (٣٣,٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق وذلك في ضوء ما يلى:

- **ارتفاع الأجور وتعويضات العاملين** بـ١١,١% (وهى أقل معدل زيادة خلال الثلاث سنوات السابقة) ليسجل نحو ١٩٨,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ١٧٨,٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك نتيجة الأتى:
  - زيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ٦,٣% لتصل إلى ٨٠ مليار جنيه.
  - إرتفاع المرتبات الدائمة بـ٤,٩% لتصل إلى ٢٧,٨ مليار جنيه.
  - إرتفاع البدلات النوعية بـ٨,٨% لتصل إلى ٢٤,١ مليار جنيه.
  - وأخيراً، إرتفاع البدلات النقدية بـ٤١,٥% لتصل إلى ٢٥,١ مليار جنيه.
- كما إرتفع **باب شراء السلع والخدمات** خلال عام الدراسة بـ١٤,٨% ليسجل حوالى ٣١,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٢٧,٢ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك فى ضوء ما يلى:
  - زيادة الانفاق على الخامات بـ١٩,٢% لتسجل ٦,٩ مليار جنيه، مقابل ٥,٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
  - زيادة الانفاق على المياه والإناره بـ١٤,٥% لتسجل ٤,٦ مليار جنيه، مقابل ٤ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

– زيادة الانفاق على الصيانة بـ١٦,٤% لتسجل ٤ مليار جنيه، مقابل ٣,٥ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

– زيادة الانفاق على وسائل النقل العامة بـ١٥,٧% لتسجل ٢,٩ مليار جنيه، مقابل ٢,٥ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- كما إرتفع **باب الفوائد** خلال عام الدراسة بـ١١,٥% ليسجل حوالى ١٩٣ مليار جنيه، مقارنة بـ١٧٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب المصروفات الأخرى** خلال عام الدراسة بـ٢٢,٤% ليسجل حوالى ٥٠,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٤١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ١٦,٨% لتسجل حوالى ٦١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٥٢,٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك فى ضوء ما يلى:

– زيادة الانفاق على الإستثمارات المباشرة بـ١٨,٩% لتسجل ٤٥ مليار جنيه مقابل ٣٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- فى حين سجل **باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** نحو ١٩٨,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٢٨,٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات كمحصلة للآتى:

– تحقيق باب الانفاق على الدعم نحو ١٥٠,٢ مليار جنيه مقارنة بـ١٨٧,٧ مليار جنيه وذلك كمحصلة لعدة عوامل على النحو التالى:

§ تحقيق دعم المواد البترولية نحو ٧٣,٩ مليار جنيه خلال عام الدراسة مقابل ١٢٦,٢ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

§ وقد حد من أثر هذا إرتفاع دعم الكهرباء بنحو ٧٧,٩% ليحقق ٢٣,٦ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ١٣,٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وإرتفاع دعم السلع التموينية بـ١١% ليحقق ٣٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٣٥,٥ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

– إرتفاع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ١٦,٦% ليحقق ٤١ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٣٥,٢ مليار جنيه العام المالى السابق وذلك في ضوء ما يلى:

§ زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ١٣,٧% ليصل إلى نحو ٣٣,٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٢٩,٢ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

### Ø *تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٦؛*

وحول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٦ فقد حقق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٧٨,٣ مليار جنيه (٢,٨% من الناتج المحلى)، مقابل ٦٥,٨ مليار جنيه (٢,٧% من الناتج المحلى) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لإرتفاع كل من الإيرادات والمصروفات خلال فترة الدراسة، لترتفع جملة الإيرادات بنحو ٣١% مسجلة نحو١٠٠ مليار جنيه (او ما يعادل ٣,٥% من الناتج

المحلى)، مقابل نحو ٧٦,٥ مليار جنيه (٣,١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٢٠,٦% لتحقق ١٦٩,٩ مليار جنيه (٦% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل ١٤٠,٩ مليار جنيه (٥,٨% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى ضوء زيادة الإنفاق على البعد الإجتماعى).

| العجز الكلى خلال يوليو- سبتمبر ١٦/١٥ | العجز الكلى خلال يوليو- سبتمبر ١٥/١٤ |
|---|---|
| ٧٨,٣ مليار جنيه (٢,٨% من الناتج المحلى) | ٦٥,٨ مليار جنيه (٢,٧% من الناتج المحلى) |
| **الإيرادات:** | **الإيرادات:** |
| ١٠٠ مليار جنيه (٣,٥% من الناتج المحلى) | ٧٦,٥ مليار جنيه (٣,١% من الناتج المحلى) |
| **المصروفات:** | **المصروفات:** |
| ١٦٩,٩ مليار جنيه (٦% من الناتج المحلى) | ١٤٠,٩ مليار جنيه (٥,٨% من الناتج المحلى) |

## § على جانب الإيرادات،

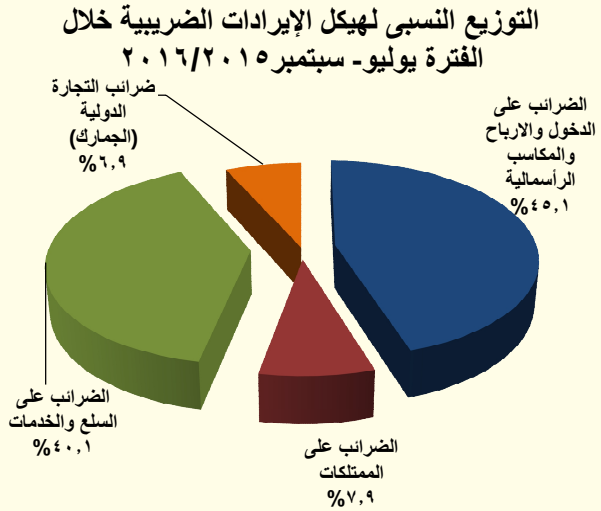


شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ٢٣,٧ مليار جنيه (بنسبة ٣١%) خلال الفترة يوليو-سبتمبر٢٠١٥/٢٠١٦ لتسجل ١٠٠ مليار جنيه مقابل ٧٦,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ١٣,٣ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٦,١% ) لتسجل ٦٤,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٥١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ١٠,٣ مليار جنيه (بنسبة نمو ٤٠,٨%) لتسجل نحو ٣٥,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٢٥,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ويرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى؛ حيث إرتفعت الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ٣٠,٥% لتحقق ٢٣,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ١٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات، وضرائب النشاط التجارى والصناعى، وإرتفاع المحصل من كل من البنك المركزى وهيئة قناة السويس وباقى الشركات)، وزيادة حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٢٥% (وهى أكبر من متوسط نسبة النمو المحققة للثلاث سنوات السابقة خلال نفس الفترة من العام) لتحقق نحو ٢٩,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل

٢٣,٩ مليار جنيه (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات المرتبطة بالأنشطة السياحية وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية والسجائر)، بالإضافة إلى إرتفاع حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٢٧,٩% لتحقق ٥,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٤,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وأخيراً إرتفاع حصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ١٣% لتحقق ٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى ضوء تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم فى رفع كفاءة التحصيل).

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٥,٥ مليار جنيه (بنسبة ٣٠,٥%) لتحقق ٢٣,٦ مليار جنيه (٠,٨% من الناتج المحلى).**

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٤٥,١% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

**ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:**

- إرتفاع المتحصلات من الضرائب على شركات الأموال (بخلاف الجهات السيادية ومنها؛ البترول، قناة السويس والبنك المركزى) (بنحو ١,٢ مليار جنيه) بنسبة ١٨% لتحقق ٧,٦ مليار جنيه، ومنها؛
  - إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٠,٨ مليار جنيه) بنسبة ١٧% لتحقق ٥,٣ مليار جنيه وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى إجمالى فاتورة الاجور والمرتبات والذى إنعكس بدوره على زيادة الضرائب المستحقة عليها.
  - إرتفاع الضرائب من النشاط التجارى والصناعى (بنحو ٠,٤ مليار جنيه) بنسبة ٣٩,٥% لتحقق ١,٥مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من البنك المركزى (بنحو ٣,٢ مليار جنيه) بنسبة كبيرة بلغت ٨١% لتحقق ٧,٢ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من هيئة قناة السويس (بنحو ٠,٤ مليار جنيه) بنسبة بلغت ١١,١% لتحقق ٤ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ٠,٧ مليار جنيه) بنسبة ١٧,٨% لتحقق ٤,٧ مليار جنيه.

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٥,٩ مليار جنيه (بنسبة ٢٥,١%) لتحقق ٢٩,٩ مليار جنيه (١,١% من الناتج المحلى).**

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٠,١% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

**ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:**

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ١٦,٣% لتحقق ١٣,١ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٤٦,١% لتحقق ١٠,٤ مليار جنيه (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية بـ٦١,٢% لتحقق ٢ مليار جنيه، وزيادة الضرائب على السجائر بنحو ٤٢,٤% لتسجل نحو ٧,٩ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ١٦,٨% لتحقق نحو ٣٢ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء قطاع السياحة خاصة الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية وتحسن خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ١٨,١% لتحقق نحو ١,٦ مليار جنيه فى ضوء إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على الإعلانات والدمغة المتنوعة.

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٠,٦ مليار جنيه (بنسبة ١٣%) لتحقق ٥,١ مليار جنيه (٠,٢% من الناتج المحلى).**

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٦,٩% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

**ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء** إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ١٣,٩% لتحقق نحو ٥ مليار جنيه. مما يعكس الجهود الكبيرة التى تبذلها مصلحة الجمارك المصرية فى تشديد الرقابة على المنافذ والموانى المصرية.

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١,٣ مليار جنيه (بنسبة ٢٧,٩%) لتحقق ٥,٩ مليار جنيه (٠,٢% من الناتج المحلى).**

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٧,٩% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٣٦,١% لتحقق نحو ٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

## § على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الإرتفاع في الإيرادات الأخرى إلى ما يلى:

- **إرتفاع عوائد الملكية** بـ٥,٧ مليار جنيه (بنسبة ٢٨,٣%) لتحقق ٢٥,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٢٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع العوائد المحصلة من البنك المركزى بنحو ٦ مليار جنيه (بنسبة ٤٥%) لتحقق ١٩,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٠,٣ مليار جنيه (بنسبة ٤٢,٤%) لتحقق ٠,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٠,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ٠,٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٣,٦%) لتحقق ٤,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٣,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ١٥,٨% لتحقق ٢,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وعلى نحو آخر، فقد إرتفعت الحصيلة من الإيرادات الأخرى بنحو ١,٣ مليار جنيه (بنسبة ٨٢,٧%) لتسجل ٢,٨ مليار جنيه، مقابل ١,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

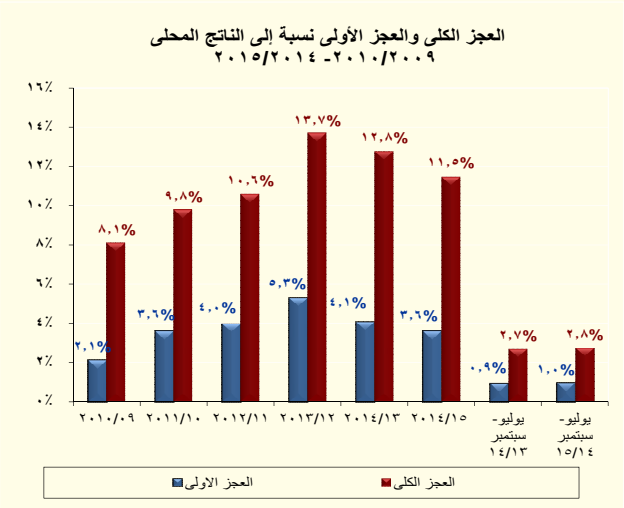


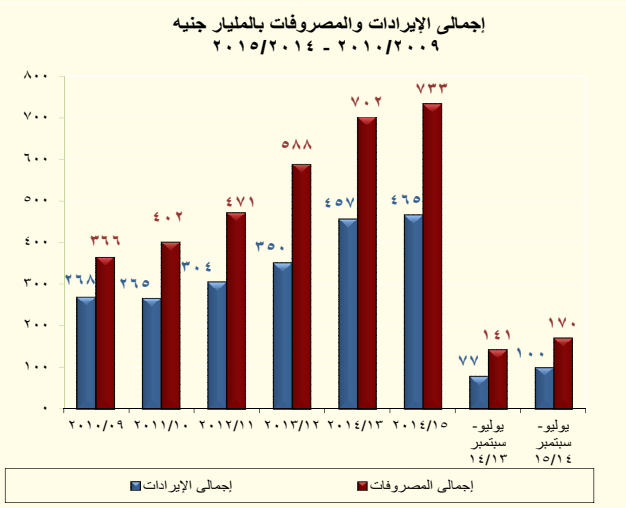


**أما على جانب المصروفات،**

تقوم الحكومة بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ١٦٩,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٦% من الناتج المحلى) وذلك في ضوء التطورات التالية:

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنحو ٢,٧ مليار جنيه بنسبة ٥,٢% (وهى أقل نسبة زيادة خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام) لتبلغ نحو ٥٥,٣ مليار جنيه (٢% من الناتج المحلى).

- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ١,١مليار جنيه (بنسبة ٢٧,٩%) ليحقق ٥,٢ مليار جنيه (٠,٢% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنحو ٨ مليار جنيه (بنسبة ١٨,٧%) لتصل إلى ٥٠,٧ مليار جنيه (١,٨% من الناتج المحلى).
- إرتفاع **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ١٢,٨ مليار جنيه (بنسبة ٥٠,٦%) لتحقق ٣٨ مليار جنيه (١,٣% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٢٥,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك نتيجة ما يلى:-
  - إرتفاع الانفاق على الدعم بنحو ١٠,٧ مليار جنيه ليحقق ٢٠,٩ مليار جنيه مقارنة بـ١٠,٢مليار جنيه خلال فترة المقارنة وذلك في ضوء ما يلى:
    - **ü** إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٣ مليار جنيه (بنسبة ٤٣,٥%) ليحقق ١٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
    - **ü** ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ٦ مليار جنيه ليحقق ٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ١,٨ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٧%) ليحقق ١٤,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:
    - **ü** زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ١,٥ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٣%) ليصل إلى نحو ١٢,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٢,١ مليار جنيه (٠,٣% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٣٩% ليسجل ٧,٦ مليار جنيه.

## Ø *تطورات الدين العام:*

بلغ إجمالى **الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** نحو ١٩٩٨,٢ مليار جنيه (٨٢,٢% من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٥، مقابل ١٦٠٤,٢ مليار جنيه (٨٠,٣% من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٤.

ومن الجدير بالذكر أن إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** قد بلغ ٢١٨١ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٥ (نحو ٨٩,٧% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ ١٨٠٦,٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٤ (نحو ٩٠,٤% من الناتج المحلى).

بينما سجل إجمالي **رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤٨,١ مليار دولار بنهاية شهر يونيو ٢٠١٥، مقارنة بـ٤٦,١ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٤، وقد بلغ رصيد الدين الخارجى نحو ١٥% من الناتج المحلى في نهاية يونيو ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

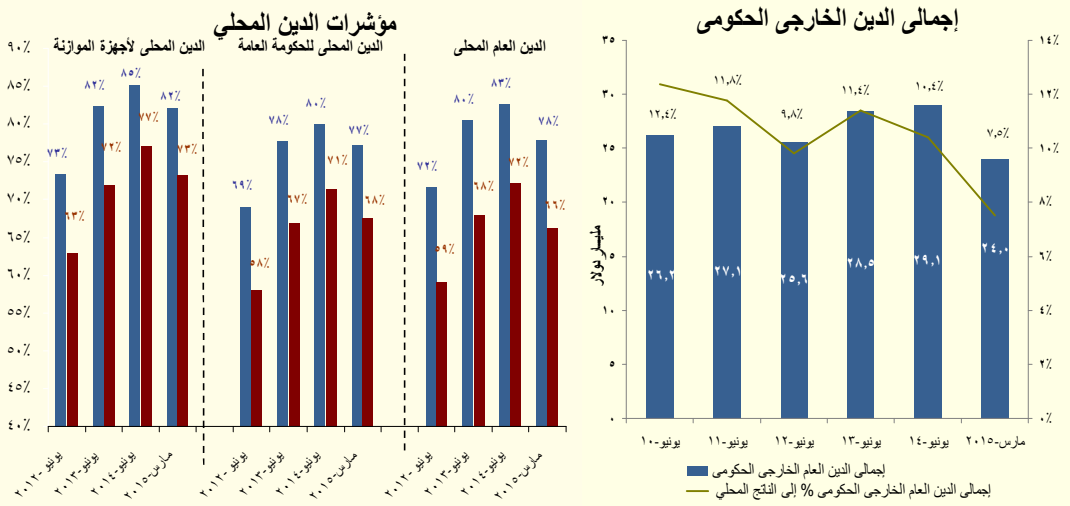


المصدر: وزارة المالية

كما سجل **إجمالي الدين الخارجي للحكومة** معدل نمو بالسالب يقدر بنحو ١١,٥% ليصل إلى ٢٥,٧ مليار دولار (٥٣,٤% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية يونيو ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٩,١ مليار دولار (٦٣,١% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

## Ø التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل ملحوظ ليحقق ١٩,٩% فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٥ مسجلا ١٨٥٠,٣ مليار جنيه مقابل ١٦,٨% في الشهر السابق. **فمن على جانب الأصول** يمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** ليسجل نحو ٢٩% (محققا ١٨٣٩,٨ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٥، مقابل ٢٤,٤% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥ وذلك فى ضوء ارتفاع الاقتراض الحكومى خلال شهر الدراسة، وقد فاق أثر التغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى** خلال شهر الدراسة، حيث انخفض بأكثر من ١٠ مرات ليسجل قيمة بالسالب لأول مرة منذ أكتوبر ١٩٩٢ والتى بلغت ٤,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ١٠,٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق ومقارنة بـ١٩٨,٢ مليار جنيه وهى أعلى قيمة منذ ديسمبر ٢٠١٠.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل نحو ٣٢,١% (محققا ١٣٨٥,١ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٥، مقابل ٢٥,٢% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥. كما ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** مسجلاً ٦٢,٨% (ليحقق ٧٥ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٥٨% خلال الشهر السابق. أما على الجانب الآخر، فقد تباطئ معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** مسجلامعدل نمو قدره ١٥,٣% (٦,١% معدل نمو سنوى حقيقى) ليحقق ٦٣٠,٨ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر٢٠١٥، مقارنة بـ١٧,٧% خلال الشهرالسابق. ويأتي ذلك فى ضوء تراجع معدل النمو السنوى **للإئتمان الممنوح للقطاع العائلى ولقطاع الأعمال الخاص** ليسجلا نحو ١٧,٢% و١٤,٥%، على التوالى خلال شهر الدراسة، مقابل ٢١% و١٦,٥% فى أغسطس ٢٠١٥.

وعلى نحو آخر، فقد انخفض معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** بشكل ملحوظ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥ بنحو ٩١,١% (ليسجل ١٠,٥ مليار جنيه)، مقابل انخفاض أقل قدره ٧٥% (ليسجل ٣٠ مليار جنيه)، خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى** خلال شهر الدراسة ، حيث انخفض ليسجل لأول مرة قيمة بالسالب والتى بلغت ٤,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ١٠,٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويمكن تفسير تلك التطورات فى ضوء تراجع الأصول الأجنبية بمعدلات تفوق الالتزامات، حيث ارتفعت التدفقات للخارج منذ بداية العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، ومنها ٠,٧ مليار دولار مستحقات لنادى باريس تم دفعها فى يوليو ٢٠١٥، ونحو ٠,٠٩ مليار دولار تمثل قروض آخرى تم ردها فى أغسطس ٢٠١٥، بالإضافة إلى ١,٢٥ مليار دولار قيمة اهلاك سند مستحق تم رده فى سبتمبر ٢٠١٥، والذى قد تم اصداره فى عام ٢٠٠٥. كما تراجع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية للبنوك** بنسبة قدرها ٨٠,٩% (ليسجل ١٥ مليار جنيه) خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، مقارنة بانخفاض أقل قدره ٧٦% (مسجلا ١٩,٥ مليار جنيه)، خلال الشهر السابق.

**أما على جانب الالتزامات**، يمكن تفسير الارتفاع المحقق فى السيولة المحلية خلال شهر الدراسة فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ٢١,٧% (محققاً ٥٢١,٣ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٩% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية وللنقد المتداول** خلال شهر الدراسة ليسجلا ٤٢,٨% (محققاً ٢١٠ مليار جنيه) و١٠,٧% (محققاً ٣١١,٣ مليار جنيه)، على التوالى ، مقارنة بـ٤١,٥% و٧,٤% خلال الشهر السابق.

كما ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل نحو ١٩,١% (محققاً ١٣٢٩ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٦% خلال الشهر السابق، ويرجع ذلك لارتفع معدل النمو السنوى **للودائع غير الجارية بالعملة المحلية والأجنبية** بـ٢٠,١% و١٨,٢%، على التوالى خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ١٦,٣% و١٥,٤% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥. وتجدر الإشارة إلى أن تلك التطورات قد فاقت تراجع معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة الأجنبية** ليصل إلى ٨,٤% (محققاً ٧١,١ مليار جنيه) خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ١٢,٥% في الشهر السابق.

وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر سبتمبر ٢٠١٥ لم تصدر بعد. إلا أنه وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) بشكل طفيف محققا ٢٢,٣% فى نهاية أغسطس ٢٠١٥ ليسجل ١٨٠٩,١ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢٢,٢% خلال يوليو ٢٠١٥. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٧,٣% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بـ٢٥,٣% فى نهاية أغسطس ٢٠١٥ مسجلا ٧٣٦,٩ مليار جنيه، مقارنة بمعدل نمو قدره ٢٣,٥% خلال يوليو ٢٠١٥. وبناء على ذلك، فقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية أغسطس ٢٠١٥ لتصل إلى ٤٠,٧%، مقارنة بـ٤٠,٨% خلال الشهر السابق، ولكنها ارتفعت اذا ما قورنت بـ٣٩,٨% وهو المعدل المحقق خلال شهر اغسطس ٢٠١٤.

Ø ارتفع ***رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية*** لدى البنك المركزى المصرى بحوالى ٠,٠٨ مليار دولار ليصل إلى ١٦,٤٢ مليار دولار فى نهاية شهر اكتوبر ٢٠١٥، مقارنة بـ١٦,٣٤ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

Ø أما بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار فقد إرتفع معدل ***التضخم السنوى لحضر الجمهورية*** مسجلاً ٩,٧% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٩,٢% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥؛ وتأتى تلك التطورات في ضوء عدة عوامل ومنها إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الاوزان مساهمة في معدل التضخم العام) لتحقق ١٢,٥% خلال شهر الدراسة مقابل ١١% خلال الشهر السابق (فى ضوء ارتفاع الخضروات بـ٣٣,٨%، والفاكهة بـ١٥,٩%، واللحوم والدواجن بـ٧,٨%، والألبان والجبن والبيض بـ٧,٢%، والزيوت والدهون بـ٥,٦%، والخبز والحبوب بـ٢,٩%)، **بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت** كافة المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها **"المشروبات الكحولية والدخان"** لتسجل ١١,٦% مقابل ١٠,٩%، و**"الملابس والأحذية"** لتسجل ٩,٢% مقابل ٨,٣%، و**"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية"** لتسجل ٥% مقابل ٤,٧%، و**"الثقافة والترفيه"** تحقق ١٠,٨% مقابل ٩,٥% و**"المطاعم والفنادق"** لتسجل ١٥,٤% مقابل ٩%، و**"النقل والمواصلات"** لتسجل ٢,٤% مقابل ١,٧%، مما فاق أثر تباطؤ معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الأخرى وعلى رأسها **"التعليم"** لتحقق ١١,٢% خلال شهر الدراسة، مقابل ٢٤,٧% خلال الشهر السابق، و**"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** لتحقق ٥,٩% خلال شهر الدراسة، مقابل ٦,٤% خلال الشهر السابق.

وعلى الرغم من ذلك، **فقد انخفض متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٥/٢٠١٦** ليسجل ٨,٨% مقارنة بـ١١,٤% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤.

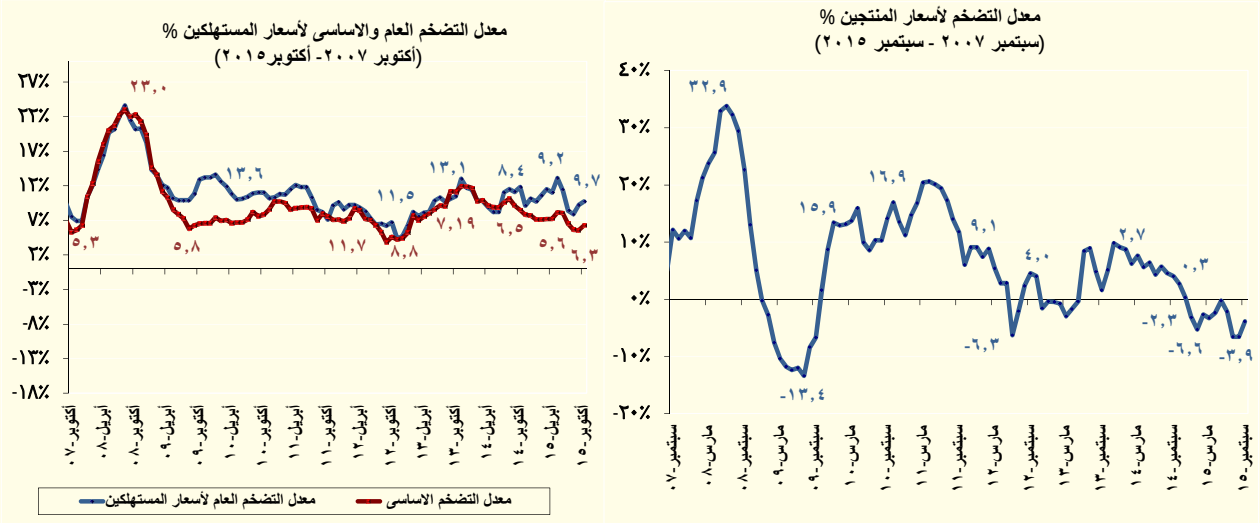


على نحو آخر، فقد إرتفع **معدل التضخم على أساس شهرى** بشكل متباطىء ليحقق نحو ٢,٢% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥، مقارنة بـ ٢,٥% خلال الشهر السابق، ومقارنة بمعدل أقل قدره ١,٧% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤.

بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع معدل **التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[٢] ليسجل ٦,٣% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥، مقابل ٥,٥% خلال الشهر السابق، ولكنه قد تباطئ اذا ما قورن

٢/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

بـ٨,٥% المعدل المحقق خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤. كما إرتفع **معدل التضخم الأساسى الشهرى** محققاً نحو ١,٢% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٠,٨% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٠,٥% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤. ويرجع ذلك فى الأساس إلى إرتفاع أسعار الخدمات المدفوعة والخدمات الأخرى والسلع الإستهلاكية والتى ساهمت بنسبة قدرها ١,٢٤ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى، في حين ظلت أسعار السلع الغذائية في معظمها دون تغيير.

Ø وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٩ اكتوبر ٢٠١٥ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ٨,٧٥% و٩,٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** عند ٩,٢٥% و٩,٢٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى.

Ø ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام فى ١٧ نوفمبر ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة ١٤٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات **ربط ودائع للبنوك ( Deposit Operations)** لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

Ø فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بـ٠,٩٨% ليسجل ٤٥٣,١٤ مليار جنيه خلال شهر اكتوبر ٢٠١٥، مقارنة برصيد قدره ٤٤٨,٧٣ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما ارتفع مؤشر EGX-٣٠ خلال شهر اكتوبر ٢٠١٥ بنحو ٢,٣٩% ليحقق ٧٥٠٧,٨٩ نقطة، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية سبتمبر ٢٠١٥ والذى بلغ ٧٣٣٢,٨٨ نقطة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٧٠ بـ٢,٤١% ليحقق ٣٩٧,٨٠ نقطة خلال شهر اكتوبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٣٨٨,٤٢ نقطة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٥.

## Ø قطاع المعاملات الخارجية:

حقق **ميزان المدفوعات** خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فائضاً كلياً بلغ نحو ٣,٧ مليار دولار(١,١% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل فائض أقل قدره ١,٥ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق.

وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٢,٢ مليار دولار (-٣,٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بعجز أقل قدره ٢,٧ مليار دولار (-٠,٩% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء ارتفاع العجز فى الميزان التجارى وانخفاض صافى التحويلات، مما فاق التحسن الملحوظ فى الميزان الخدمى، وذلك على النحو التالى:

— ارتفع عجز **الميزان التجارى** بنحو ١٣,٩% ليسجل حوالى ٣٨,٨ مليار دولار (-١١,٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل عجزاً أقل قدره ٣٤,١ مليار دولار (-١١,٩% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق، وذلك نتيجة لتراجع حصيلة الصادرات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٥,٥% لتحقق ٢٢,١ مليار دولار، مقابل ٢٦,١ مليار دولار خلال عام المقارنة، ولزيادة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ١,١% لتحقق ٦٠,٨ مليار دولار، مقابل ٦٠,٢ مليار دولار خلال عام المقارنة. وجدير بالذكر أن تراجع حصيلة الصادرات السلعية يرجع

بشكل أساسى لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية بنحو ٣٠% تأثرا بانخفاض الأسعار العالمية للبترول بمتوسط معدل نمو ٤٠,٦% خلال الفترة أكتوبر-يونيو ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بنفس الفترة خلال العام المالى السابق.

- وعلى صعيد آخر، فقد شهد **الميزان الخدمى** تطورات إيجابية حيث حقق فائضاً قدره ٤,٧ مليار دولار (١,٤% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بفائض قيمته نحو مليار دولار (٠,٣% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق، ويرجع ذلك لارتفاع الإيرادات السياحية لتسجل ٧,٤ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٥,١ مليار دولار خلال عام المقارنة وذلك لارتفاع عدد الليالى السياحية بنحو ٣٦,١% لتصل إلى ٩٩,٢ مليون ليلة مقابل ٧٢,٩ مليون ليلة خلال العام المالى السابق. كما ارتفعت المتحصلات الحكومية لتصل إلى ١,٤ مليار دولار مقارنة بـ٠,٧ مليار دولار خلال العام المالى السابق.
- حقق **صافى التحويلات الرسمية** نحو ٢,٧ مليار دولار (٠,٨% من الناتج المحلى الإجمالى)، (منها ١,٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية و١ مليار دولار منحة نقدية من الكويت)، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بنحو ١١,٩ مليار دولار (٤,٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال عام المقارنة (منها ٣ مليار دولار منح نقدية من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية و٧,٨ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية).

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ١٧,٦ مليار دولار (٥,٣% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال عام الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ٥,٣ مليار دولار (١,٨% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند **الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ٦,٤ مليار دولار (١,٩% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ ٤,١ مليار دولار (١,٤% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال عام المقارنة. وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ٣,٨ مليار دولار مقابل ٢,٢ مليار دولار خلال ٢٠١٤/٢٠١٣. كما شهد صافى التدفق للداخل للاستثمارات فى قطاع البترول ارتفاعاً ليسجل نحو ١,٧ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ١,٦ مليار دولار خلال العام المالى السابق. كما ارتفعت الاستثمارات الواردة لشراء عقارات لتصل إلى ٠,٨ مليار دولار خلال عام الدراسة مقارنة بـ٠,١ مليار دولار خلال العام المالى السابق.
- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٦ مليار دولار (-٠,٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بصافى تدفقات للداخل بحوالى ١,٢ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ٢,٥ مليار دولار استحقت خلال عام الدراسة على الرغم من إصدار سند دولارى بنحو ١,٤مليار دولار.
- ارتفاع صافى **التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجى** ليسجل تدفقات للداخل بنحو ٥,٥ مليار دولار (١,٧% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١,٩ مليار دولار (٠,٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق، وذلك في ضوء زيادة ودائع بعض الدول العربية لدى البنك المركزى.

§ بينما سجل بند **السهو والخطأ** صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٧ مليار دولار (-٠,٥% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال عام الدراسة، مقابل صافى تدفقات أقل للخارج بنحو ١,١ مليار دولار (-٠,٤% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق.

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إنخفض إجمالي عدد السياح الوافدين خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٦/٢٠١٥ ليصل إلى ٢,٦ مليون سائح، مقابل ٢,٨ مليون سائح خلال نفس الفترة من العام السابق. كما إنخفضت عدد الليالي السياحية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٦/٢٠١٥ لتصل إلى ٢٣,٧ مليون ليلة، مقابل ٢٦,١ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.